

دور برامج الإدماج المهني في خفض درجة الشعور بالإقصاء الاجتماعي لدى حاملي الشهادات الجامعية في الجزائر- جهاز المساعدة على الإدماج الاجتماعي للشباب حاملي الشهادات، نموذجا -

Role of Professional insertion programs in reducing the feeling of social exclusion among university graduates in Algeria. -The device of Aid for social insertion of young graduates as a model-

د. محمود سمايلي

Dr. Mahmoud Smaili

جامعة محمد بن دباغين، سطيف 2، الجزائر

m.smaili@univ-setif2.dz

ملخص

معلومات حول المقال

تاريخ الاستلام 20-04-2019

تاريخ القبول 16-01-2023

الكلمات المفتاحية

الإدماج المهني

الإدماج الاجتماعي

برامج الإدماج المهني

الإقصاء الاجتماعي

حاملي الشهادات الجامعية

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور برامج الإدماج المهني في خفض درجة الشعور بالإقصاء الاجتماعي لدى حاملي الشهادات الجامعية في الجزائر المنصبين في إطار جهاز المساعدة على الإدماج الاجتماعي بمدبريات التربية والتعليم العالي والشباب والرياضة لولاية ميلة، تم إعداد استبيان تكون من (21) عبارة؛ طبق على (72) فردا يمثلون حاملي الشهادات الجامعية المنصبين في إطار هذا الجهاز بهذه المديريات، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن لجهاز المساعدة على الإدماج الاجتماعي دور في خفض درجة الشعور بالإقصاء الاجتماعي لدى حاملي الشهادات الجامعية بمستوى متوسط.

مقدمة

الاجتماعية) ذلك لأنها تعد سببا في ظهور التوتر والتمييز الطبقي في المجتمعات، وفي مختلف التحديات الاجتماعية التي تتمثل في التهميش والبطالة والعنف والجريمة والانعزال (جرجس، 2014). إن تنامي هذه الظواهر وتأثيرها المباشر في البنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للدول شكلت ما يعرف اليوم بمدلول الإقصاء الاجتماعي، كتعبير عن الحالة أو الوضعية التي أصبح يشعر بها الشخص في مجتمعه من حرمان وتهميش وعزلة اجتماعية، وهو ما جعل العديد من المنظمات الدولية والحكومات الوطنية توجه اهتماماتها نحو هذه الظاهرة لمواجهةها والحد من تأثيراتها، وقد اعتبرت مشكلة الإقصاء من سوق العمل واحدة من أكبر التحديات التي واجهت هذه المنظمات و الدول منذ عشرينات القرن الماضي، باعتبارها مظهر من مظاهر الإقصاء الاجتماعي بفعل الأزمات الاقتصادية، وقد أخذت الظاهرة مع نهاية السبعينات وبداية الثمانينات تتوسع تدريجيا في ظل غياب سياسات وإجراءات جديدة لمواجهةها لتمس جميع الفئات السكانية النشطة، خاصة الشباب منهم، وبالتحديد حاملي الشهادات الجامعية، نتيجة اشتداد الأزمات الاقتصادية،

منذ القدم اشتغل الفكر الإنساني بالقضايا التي تهم المجتمع، ومع تطور العلوم الإنسانية والاجتماعية أخذت هذه القضايا معاني ومدلولات في حياة هذه المجتمعات، ونظمها الأخلاقية والدينية والقانونية، فبرزت معاني العدل والمساواة، والحقوق والواجبات، كتعبير على مستوى اندماج الأفراد في مجتمعاتهم، مقابل معاني الفقر والحرمان والإقصاء. الخ كنتيجة لتزايد الشعور بانعدام المساواة، وتراجع مستويات التفاعل الاجتماعي بين الأفراد وبيئتهم.

هذا وتعتبر ظاهرة الإقصاء الاجتماعي واحدة من أهم الظواهر التي شغلت بال الكثيرين من المفكرين في علم الاجتماع، وعلم النفس، وعلم الاقتصاد، وعلم السياسة حيث وردت مظاهرها في كتابات دوركايم (التضامن الاجتماعي) E.Durkheim و كارل ماركس K.Marx (التهميش والاستلاب) وماكس فيبر M.Weber (الانغلاق الاستبعادي) و انتوني غندنز A.Giddens (ثورة جماعات الصفوة)، وبيير بورديو P.Bourdieu (الترابعية التطبيقية)، وسيرج بوغام S.Paugam (نظرية فقدان الاعتبار)، وروبرت كستال R.Castel (الهشاشة

والإجراءات الاقتصادية ذات الطابع الاجتماعي لحماية فئات المجتمع وخاصة فئة الشباب ممن يحملون شهادات جامعية ويعانون من البطالة، تتمثل في إنشاء أجهزة وبرامج للتشغيل والإدماج المهني ضمن المؤسسات الاقتصادية، والهيئات الإدارية، بهدف استيعاب وتأطير هذه الفئة وحمايتها من الانحراف والإقصاء والتمييز، في انتظار حصولها على مناصب شغل دائمة.

إشكالية الدراسة

يصف مفهوم الإقصاء الاجتماعي عادة أفعال المجتمعات البشرية أو ميلها الصريحة في التخلص من غير المرغوب بهم أو الذين تراهم بلا منفعة، أو استثناءهم من أنظمة الحماية والتفاعل السائدة في المجتمع ومن ثم تقليص فرصهم ومواردهم المالية التي تعينهم على البقاء والاستمرار واندماجهم الاجتماعي (هاشم، 2017)، فهو على هذا النحو يشير إلى حالة أو وضعية معينة نتاج سيرورة تاريخية واجتماعية أين يكون مختلف الفاعلين الاجتماعيين مستبعدين من المشاركة في الحياة الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية للمجتمع بدرجات متفاوتة. إن المتأمل في مفهوم الإقصاء الاجتماعي يجد أن مرجعيته تعود أساساً لفلسفة العقد الاجتماعي لجون جاك روسو التي ترى أنه نتيجة للقطيعة مع العقد الاجتماعي تتكون فئات الفقراء، والبطالون، والأقليات الاثنية، فيما إن مفهومه وفقاً للمرجعية التي سادت في الولايات المتحدة الأمريكية تحت تأثير فلسفة هوبز جاء مرادفاً للتمييز الاجتماعي. أما في التراث السوسيولوجي الكلاسيكي فالإقصاء الاجتماعي هو نتاج مباشر للاحتكار أو القهر الممارس من طرف الجماعات الاجتماعية الذي يؤدي إلى التراتبية الاجتماعية (Musette, 2001).

وبالرجوع إلى أهم المقاربات النظرية المعاصرة التي حاولت تقديم مفهوماً مميزاً للإقصاء الاجتماعي عن باقي المقاربات السالفة الذكر، فتعتبر نظرة آلان توران A. Touraine للإقصاء الاجتماعي من أهم هذه النظريات، حيث ركز من خلالها على ثلاث فئات في المجتمع الفرنسي وهم: سكان ضواحي المدن المحرومة، والشباب الذي أخفق في دراسته، والبطالين، انطلاقاً من مسألة «الإقصاء والمشاركة» نتيجة الصراع بين المدمجين مهنيًا الذين يملكون هوية مهنية في العمل وضحايا

وتزايد الصراعات الاجتماعية، وتراجع فرص الشغل وتغيير متطلبات سوق العمل (Estivill, 2004).

ومنذ ذلك الحين، أدركت الدول خطورة هذه الأوضاع، وحملت على عاتقها محاربة الإقصاء الاجتماعي بسن قوانين وتشريعات كنموذج اجتماعي لمواجهة الإقصاء الاجتماعي، حيث كانت الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري عام 1965 بداية لسلسلة من القوانين التي تبنتها بعض الدول، ففي سنة 1992 تبنت الحكومة الفرنسية قانون الحد الأدنى للإدماج والإقصاء (aux RMI, 1992)، (relative, 722-LOI n° 92) وأنشأت الحكومة البريطانية وحدة الإقصاء الاجتماعي سنة 1997 للتنسيق بين مختلف الوزارات (Schmitt and Zipperer, 2006)، وقد توالت معها العديد من النماذج والخطط الوطنية للحماية من الإقصاء الاجتماعي من بينها النموذج الفرنسي والالمانى المعروف باسم «Etat bismarckien assurantiel» وهو نظام للحماية الاجتماعية يقوم على الحق في الوصول إلى مختلف الخدمات، فيما تبنت كل من الدنمارك والسويد والنرويج نموذجاً أكثر سخاءاً يعرف باسم النموذج الإسكندنافي «Etat universaliste» الذي يقوم على مبدأ المساواة ومسؤولية الدولة في ضمان الحاجات والخدمات لبعض الفئات الاجتماعية بصورة مجانية (Mattei, 2012).

هذا واعتماداً على مخرجات قمة لكسمبورغ 1997 اعتبر الاتحاد الأوروبي أن علاج الإقصاء الاجتماعي هو الجزء الأهم في سياق الحماية الاجتماعية (حمدي، 2019)، وهو ما ساهم في الاهتمام بهذه الظاهرة لتصبح الشغل الشاغل للدول المتقدمة والمنظمات الدولية والجمعيات المحلية، خاصة في الدول الفقيرة، لكونها أصبحت مصدر من مصادر الصراعات العرقية والأثنية والنزاعات بين السكان الأصليين والوافدين. الجزائر كباقي دول العالم لم تسلم من هذه الأوضاع، والتي أخذت تعيشها مع منتصف ثمانينات القرن الماضي، جعلتها تسارع الزمن من أجل مواجهة ظاهرة الشعور بالإقصاء الاجتماعي وفقدان الثقة، التي أخذت أبعاد خطيرة وتأثيرات مباشرة على أفراد المجتمع الجزائري، خاصة لدى فئة الشباب التي تمثل النسبة الأكبر في المجتمع، بتنامي ظواهر الهجرة غير الشرعية، والعنف، والجريمة، والإرهاب، والتمرد... وفي سبيل كبح هذه الظواهر اتخذت الجزائر جملة من التدابير

عولمة الأسواق، والتطور المتسارع للتكنولوجيات الحديثة في مختلف مجالات النشاط الإنساني، وفي مثل هذه الأوضاع فإن الإقصاء الاجتماعي عموماً وسبب مواجهته خصوصاً، يصبح محل انشغال العديد من المجتمعات بفعل المكانة الممنوحة للعمل في النشاط الاقتصادي للأفراد، فالصعوبات التي يواجهها الشباب الجامعي في الاندماج في سوق العمل مقارنة بالفئات الشبانية الأخرى تولد له حتماً شعوراً يختلف عنها تتجلى مظاهره على المستوى الفردي بأن يؤدي به الأمر في احتقار إنجازاته العلمية، والخسارة المالية، والتوجه نحو الأعمال منخفضة الأجر، والضغط النفسية، والآثار الصحية، ونقص الآمال والرغبات، أما على مستوى المجتمعي يشعر بتراجع مكانته الاجتماعية بفقدان موارد القوة وعدم القدرة في المشاركة بفاعلية في عملية اتخاذ القرار.

أن أوضاع حاملي الشهادات الجامعية في الجزائر لا تختلف على بقية شباب العالم، ففي ظل تزايد أعداد الخريجين من سنة لأخرى وتراجع فرص تشغيلهم وارتفاع مستويات البطالة بينهم جعل العديد منهم يشعرون بالتهميش والإقصاء وتراجع قيمتهم اجتماعياً وإقصاءهم من سوق العمل، وهو ما بدد الأمل لديهم في الحصول على مناصب عمل مستقبلاً، وجعلهم يفتقدون للثقة في أنفسهم وفي قدراتهم المعرفية، ودفع العديد منهم في التفكير في الهجرة والعمل في التجارة غير الشرعي. الخ، بعدما كانت هذه السلوكيات تقتصر فقط على فئات هامشية في المجتمع، حيث تفيد الإحصائيات أن بطالة خريجي التعليم العالي بلغت مستويات قياسية بمعدل 100 ألف بطل سنوياً على المستوى الوطني (شبيبي وشكوري، 2008).

هذه الوضعية جعلت السلطات العمومية تركز اهتماماتها نحو حماية هذه الفئة باعتبارها مصدر مهم للاقتصاد الوطني والتنمية، بسن برامج وأجهزة للتشغيل والإدماج المهني لاستيعابها، وحمايتها من الانحراف والتطرف، والحفاظ على قدراتها المعرفية، وتزويدها بالمهارات والمكتسبات المهنية التي أصبحت تتطلبها أسواق العمل، وذلك من خلال تمكينهم من النمو شخصياً ومهنياً واجتماعياً، والتحكم في طرق البحث عن فرص العمل، حيث رأت في أجهزة الإدماج المهني الإطار الأمثل لحماية هذه الفئة من الإقصاء الاجتماعي، ويعتبر جهاز المساعدة على الإدماج الاجتماعي (DISD) واحد

التحولات التي تطرأ على سوق العمل الموجودين في الهامش مثل: أصحاب العمل المؤقتة، البطالين، والفقراء ... (بودادود وطبال، 2008). وانطلاقاً من هذه المقاربة سنحاول معالجة ظاهرة الشعور بالإقصاء الاجتماعي كشكل من أشكال الحرمان الاجتماعي في الانضمام إلى مؤسسات سوق العمل والاندماج المهني، وعدم الاستفادة من برامج المساعدة الاجتماعية والفرص والموارد المتاحة نتيجة لخلل وظيفي وقصور في الهياكل التنظيمية للمجتمعات.

هذا وقد ارتبطت الأدبيات التي تناولت مفهوم الإقصاء الاجتماعي ارتباطاً وثيقاً بفئة الشباب باعتبارهم أفراد لا يستطيعون ممارسة واجباتهم واخذ حقوقهم نتيجة افتقارهم للموارد والمهارات والفرص، وهو ما جعل السياسات المتعلقة بالإقصاء الاجتماعي تستهدف هذه الفئة من الأجيال الصاعدة لفهم حاجاتها واشباع طموحاتها، لأن هذه التركيبة السكانية هي محرك الحياة في المجتمع وقلبها النابض ومجدها ومطورها من خلال تحديد الخيارات الوظيفية ونمط الحياة التي ستؤثر على ثقافة المجتمع وبنيتها المستقبلية. إذا، عدم توفر الفرص والموارد التي يتطلع إليها الشباب سيجرم سوسيولوجياً بعدم قدرة السياسات الموجهة لهذه الفئة على توفير عناصر الاندماج لها، ومن ثم هذا يجعل الشباب في وضع إقصاء اجتماعي، هذا يؤدي بدوره في جانب من مخلفاته إلى تعاضم نقمة وسخط هذه الفئة باعتبار أن العديد من توقعاتها لم تتحقق.

ومن هنا فقد أخذت ظاهرة الإقصاء الاجتماعي لدى فئات الشباب حاملي الشهادات الجامعية حيزاً لا بأس به في دراسات وأبحاث العديد من الباحثين والمفكرين في مجال علم الاجتماع وعلم النفس وعلم الاقتصاد أمثال: حسن النوراني، وبوزيدة حميد، ولعلمي بوظرسة، ومصطفى بوتفوشوت، وميزات محمد، والغالي احرشاو، وكلود ديبار Dubar وجيروم قوتيه J.Gautie، وجون شميت J.shmit، وبن زيبرر، B.Zipperr، وجاك ليموج J.Limoge باعتبارها من الفئات التي عانت من صعوبات تنامي البطالة وانخفاض مستويات التوظيف وفي افتقارها للموارد التي تمكنها من تلبية المتطلبات المتجددة لأسواق العمل، ذلك لأن النشاط الاجتماعي والاقتصادي الحالي يتصف بعدد من الظواهر المثقلة النتائج على اليد العاملة وسوق العمل، نتيجة

إلى 71500 جامعي (جريدة الشروق، 2011)، فيما بلغ عددهم سنة 2017 أكثر من 21700 طالب (المنظمة الدولية للهجرة، 2019)، هذا وقد بلغ عدد من يمارسون أنشطة تجارية غير قانونية أكثر من 20% (Conseil national économique et social, 2004)، كما لاذ للتعبير عن عدم رضاهم وسخطهم عن الأوضاع الاجتماعية التي يعيشونها. من هذا الباب تكتسب هذه الدراسة أهميتها من خلال كيف يمكن المساعدة في التخفيف من سلبياتها، من خلال تفعيل دور هذه الأجهزة بالاستفادة من النتائج المتوصل إليها في تقييم الوضع الحالي لهذه الأجهزة، وتأثيراتها في توجيه سلوكات ومواقف حاملي الشهادات باعتبارها همزة وصل بين التكوين الجامعي وسوق العمل.

كما أن هذه الدراسة تأتي منسجمة مع توجهات الدولة الجزائرية نحو تفعيل برامج الإدماج المهني من أجل حماية الشباب حاملي الشهادات، بما يضمن نموهم الشخصي والاجتماعي والمهني والمساهمة بقدراتهم المعرفية في التنمية والتطور الاقتصادي.

الدراسات السابقة

من خلال المسح الذي اجري حول موضوع الدراسة لم يتم العثور على دراسات مشابهة، الا ان هناك بعض الدراسات والبحوث التي بحثت في أحد متغيرات الدراسة، وقد تم اعتماد تلك التي تتوافق متغيراتها مع اهداف الدراسة الحالية.

دراسة كل من بن قيلة وبومدفع (2021) تطرقت لمدى مساهمة جهاز المساعدة على الإدماج المهني من خلال عقود إدماج حاملي الشهادات في التخفيف من حدة بطالة خريجي الجامعات بولاية سطيف؟

اعتمدت هذه الدراسة للإجابة على هذه التساؤلات على قراءة سوسيو-إحصائية لجهاز المساعدة على الإدماج المهني بولاية سطيف خلال الفترة 2008-2018.

أما أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، بينت أن عقود إدماج حاملي الشهادات قد ساهمت في توظيف نسبة متوسطة من خريجي الجامعات وتقليص نسبة بطالتهم من الناحية الكمية، إلا أنها لا تعالج بطالتهم بشكل نهائي، فهي لا توفر لهم فرص عمل تلبى احتياجاتهم وتتوافق مع شهاداتهم، ولا تساهم في إدماجهم في مناصب عمل دائمة وترقى إلى مستوى العمل اللائق، مما يجعلهم عرضة للبطالة مرة أخرى

من بين هذه الأجهزة التي تبنتها السلطات العمومية لتحقيق أهدافها، بالتنسيق مع القطاعات الاقتصادية والهيئات الإدارية العمومية، وعليه فإن السؤال الرئيس للدراسة سيكون على النحو التالي: ما دور جهاز المساعدة على الإدماج الاجتماعي في خفض درجة الشعور بالإقصاء الاجتماعي لدى حاملي الشهادات الجامعية في الجزائر؟

فرضيات الدراسة

-الفرضية العامة

لجهاز المساعدة على الإدماج الاجتماعي دور في خفض درجة الشعور بالإقصاء الاجتماعي لدى حاملي شهادات الجامعية.

-الفرضية الجزئية الأولى

لجهاز المساعدة على الإدماج الاجتماعي دور في خفض درجة الشعور بالإقصاء الاجتماعي لدى حاملي شهادات الجامعية من حيث بعده النفسي اجتماعي.

-الفرضية الجزئية الثانية

لجهاز المساعدة على الإدماج الاجتماعي دور في خفض درجة الشعور بالإقصاء الاجتماعي لدى حاملي شهادات الجامعية من حيث بعده المهني.

-الفرضية الجزئية الثالثة

لجهاز المساعدة على الإدماج الاجتماعي دور في خفض درجة الشعور بالإقصاء الاجتماعي لدى حاملي شهادات الجامعية من حيث بعد تنمية مهارات البحث عن فرص الشغل.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

-التعرف على مشكلة الإقصاء الاجتماعي وابعادها لدى الشباب الجامعي الحامل للشهادات.

-التعرف على الخدمات التي يوفرها جهاز المساعدة على الإدماج لحاملي الشهادات الجامعية.

-التعرف على دور هذا الجهاز في تمكين حاملي الشهادات الجامعية في التأقلم مع متطلبات سوق العمل.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في إلقاء الضوء على ظاهرة الإقصاء الاجتماعي في كونها واحدة من أهم المشاكل التي يعاني منها الشباب حاملي الشهادات الجامعية، خاصة وأن الأرقام والاحصائيات تشير إلى أن العدد الإجمالي لحاملي الشهادات الذين غادروا الجزائر ما بين 1994 و2006 ارتفع

-دراسة الباحثين الغالي احرشاوا واحمد زاهر (2001) حاولت إبراز محددات عملية البحث عن الشغل لدى الخريجون وعلاقتها بأوضاع البطالة حول عينة من 187 خريج وخريجة منهم 72 مدمجين و115 غير مدمجين تابعوا دراساتهم بجامعة فاس -المغرب-، وتحصلوا على شهادات الإجازة فما فوق، تم اختيارهم بطريقة عشوائية، وقد اعتمدت على الاستمارة كأداة أساسية لجمع البيانات.

وقد توصلت الدراسة إلى أن أهم الطرق المتبعة من طرف الخريجين للحصول على منصب شغل بالنسبة للمدمجين تتمثل في الوسائل المادية والعلاقات الشخصية والاتصالات المباشرة، مقابل الطرق الرسمية (المقابلات، الخدمة المدنية، الإعلانات). فيما الأسباب الأولى التي تحول دون حصول الخريجين على العمل ترجع إلى نقص في فرص الشغل وافتقاره للمساندة (التوجيه والإرشاد والمرافقة...) إلى جانب الشهادة غير المطلوبة.

أما بخصوص شعور المستجوبين إزاء العمل والبطالة فالفئة المدمجة لديها على العموم شعور ايجابي من جهة الرضا والاستمرار

في العمل، ومن حيث نوعية التكوين والقطاع الذي يعملون به، فيما الفئة غير المدمجة فيسود الشعور السلبي إزاء وضعيتها البطالة بمشاعر القلق والتدمير والبؤس من وجود حل بسبب استمرار البطالة.

-دراسة كيرون وويشارت وكينكريش Curran, Wishart, et Gingrich (1999) كانت حول برامج البحث عن الشغل بمدينة ميشغان الأمريكية وهي طريقة تم تطويرها لحماية طالبي الشغل وتسهيل عملية ادماجهم في سوق العمل للوقاية من النتائج السلبية للبطالة على الصحة النفسية. تم توزيع 928 مشارك عشوائيا ضمن أفواج تجريبية احتوت على 606 مشارك وأفواج ضابطة تكونت من 322 مشارك تلقوا ادلة عن طريق البريد توصف باختصار طرق البحث عن الشغل. تم تقييمهم عبر فترات زمنية متفاوتة.

خلصت نتائج الدراسة إلى أن أكثر الأفراد ممن تمكنوا من إيجاد منصب عمل ينتمون للمجموعة التجريبية (33% في غضون شهر واحد بينما 59% في ظرف أربعة أشهر) مقارنة بأفراد المجموعة الضابطة (26% في غضون شهر واحد بينما 51% في ظرف أربعة أشهر)، أما أولئك الذين ظلوا عاطلين

بعد انتهاء فترة عقودهم، ويخلق جيش احتياطي من خريجي الجامعات العاطلين.

-دراسة بووشمة الهادي (2018) هي مقارنة سوسولوجية تناولت اشكالية الاندماج الاجتماعي عند الشباب الجزائري، انطلاقا من مجموعة من الأبعاد والمؤشرات، التي حاولت بحثها ميدانيا للوقوف على مستويات الاندماج أو الاقصاء عند الشباب، وذلك من خلال أبعاد التعليم والشغل والمشاركة السياسية والمدنية. بالتطبيق على عينة من 300 شاب وشابة بمدينتي سيدي بلعباس وتلمسان، وقد توصلت الدراسة ان غالبية الشباب المبحوث يعرف نوع من الاقصاء التعليمي، والاقصاء الاجتماعي في جانبه المهني، وانتشار مظاهر عدم الرضا وفقدان الثقة بالتفكير في الهجرة والإدمان... كألية للتخلص الوقتي او الكلي من مظاهر الاقصاء والتهميش.

- دراسة للباحث سلطان بلغيث (2014) حول «دور سياسة التشغيل في الحد من مشكلة البطالة في الجزائر» انطلاقا من تساؤل حول نجاعة برامج عقود ما قبل التشغيل في مواجهة بطالة حاملي الشهادات باستجواب عينة من 73 فردا.

ومن أهم النتائج المتحصل عليها ان إقبال حاملي الشهادات على هذه البرامج راجع لانعدام بديل لعملية التوظيف، نظرا للتهميش الذي تواجهه هذه الفئة في مؤسسات العمل، وهذا ما يعيق حصولها على منصب عمل دائم.

-دراسة مارتينز روك Martines Roques (2008) هدفت الى تقييم فعالية برامج الادماج والمرافقة الموجهة لطالبي العمل من وجهة نظر مختلفتين لتفسير معدلات الادماج بعد المشاركة في احد البرامج الموجهة للإدماج والحماية من الاقصاء. الأولى تركز على الابعاد السيكولوجية (الرفاهية النفسية، والصورة الذاتية). بينما الثانية تركز على التغيرات النفسو اجتماعية (علاقات الفرد، والبيئة)، انطلاقا من عرض بعض النماذج للدراسات التمثيلية.

وتوصلت الدراسة ان تقييم برامج المرافقة لطالبي الشغل بينت عدم وجود علاقة سببية لدى بعض المتغيرات التي تفسر معدلات الادماج، كما ان النتائج ليست كافية وغير متجانسة لاستنتاج رابطة مباشرة بين هذه المتغيرات ومعدلات الادماج، علاوة على ذلك، أظهرت الدراسات الموصوفة في هذه الدراسة أن الأجهزة ليست فعالة بنفس القدر لجميع الافراد فيما يخص (الفعالية الشخصية وتقدير الذات).

(2002).

أما عبد الغالي أحرشاو فيعتبر الإدماج المهني: قرار مجتمعي مدعوم بإرادة سياسية أو إصلاحية معينة يتم بإرادة خارجية عن الفرد، بمعنى آخر، هو العمل الاجتماعي أو السياسي الذي تشرف عليه الدولة من خلال مؤسساتها وأجهزتها التنفيذية حتى يتسنى للفرد من الدخول في الحياة المهنية أو الوصول إلى وضع اقتصادي أو اجتماعي لائق في المجتمع (أحرشاو وآخرون، 2001).

وعليه فإن تعريفنا للإدماج المهني هو مساعدة الشخص (حامل الشهادة الجامعية) على الدخول في الحياة المهنية من بوابة مناصب الشغل المقترحة ضمن جهاز الإدماج الاجتماعي للشباب حاملي الشهادات (DISD)، التي تشرف عليها وزارة التضامن الوطني، اعتمادا على ما يحققه هذا البرنامج من استعدادات وخبرات شخصية ومهنية واجتماعية تمكنه من تخفيف مستويات الشعور بالإقصاء الاجتماعي لديه.

1-2- الإقصاء الاجتماعي

على الرغم من تعقد وغموض مفهوم الإقصاء الاجتماعي «exclusion social» حيث يرد بعدة مصطلحات منها الاستبعاد الاجتماعي، التهميش الاجتماعي، الحرمان المادي، الطبقة المسحوقة. الخ، إلا أن أغلب الباحثين المحديثين بحسب أنتوني غدنز A.Giddens اليوم يستخدمون مصطلح الإقصاء الاجتماعي بدلا من المصطلحات الأخرى، وأن علماء الاجتماع هم أول من وضعوا معالم هذا المفهوم الذي يدل على السبل التي تسد فيها المسالك أمام أعداد كبيرة من الأفراد للانخراط الكامل في الحياة الاجتماعية الموسعة (غدنز، 2005)، وهناك العديد من التعاريف المختلفة التي تناولته، وهي تتفاوت تبعا للسياق الوطني والنموذج الاجتماعي لكل بلد.

ويعد أول من استخدم تعبير الإقصاء الاجتماعي لأول مرة وزير خارجية العمل الفرنسي رينيه لينوار Rene Lenoir سنة 1974 في كتابه «ضحايا الإقصاء» بعد أن لاحظ أن عشر الفرنسيين يعيشون في ظروف اقتصادية واجتماعية مختلفة كل الاختلاف عن حياة سائر الفرنسيين، ويعانون من حالات إقصاء بعد أن عجز الاقتصاد الفرنسي في فترة نموه عن إدماج بعض مكونات المجتمع، إشارة إلى المعاقين، والأحداث الجانحين، ومجموعات شاذة (عوض، 2012). فيما يرجع بعض المفكرين مفهوم الإقصاء الاجتماعي إلى

عن العمل فقد اظهروا إحساسًا أقوى بالكفاءة الذاتية في البحث عن عمل ودافعية عالية في البحث عنه مقارنة بالمجموعة الضابطة بالإضافة إلى ذلك، كان لدى أولئك الذين شاركوا في البرنامج (المجموعة التجريبية) مستويات أقل بكثير من أعراض الاكتئاب مقارنة من أفراد المجموعة الضابطة. دراسة قريد وهايكس وماشين Creed, Hicks et Machin (1998) أجريت في استراليا هدفت الى التعرف على أهمية الابعاد السيكولوجية لسيرورة الاقصاء من سوق العمل، وإعادة التشغيل في تقييم برامج الادماج المخصصة لتطوير الكفاءات المهنية والتنمية الشخصية للمنصبين في اطارها، وقد اشتملت العينة على 133 فرد من طالبي الشغل، تم تقسيمهم الى مجموعتين مختلفتين، 62 منهم استفادوا من هذه البرامج (المجموعة التجريبية)، بينما 71 هم مسجلون ضمن قوائم الانتظار لهذه البرامج (المجموعة الضابطة). وقد تم توزيع استبيان على المشاركين على فترتين (الأيام الأولى والأيام الأخيرة للتكوين ضمن هذا البرنامج).

وفد اشارت النتائج الى انه يوجد اختلاف ذو دلالة من خلال بعد القلق النفسي بين المجموعة الضابطة والمجموعة التجريبية، حيث بينت النتائج ان هذه الاخيرة تشعر بضعف في مستوى الضغط وعدم القدرة على التحمل، بينما يرتفع مستوى الرضا وتقدير الذات لدى افرادها مقارنة بالمجموعة الضابطة الذين هم في انتظار الادماج ضمن هذه البرامج، كما توصل الباحثون الى ان أهمية الشغل ضمن هذه البرامج توفر مكانة مؤقتة وزيادة فرص التواصل من خارج بيئته الاسرية، وتصور اهداف مستقبلية والاستقلال عن الآخرين، وفي تغيير الصورة التي يحملها حول ذاته في انه غير مهم ما يمكنهم من رسم هوية في المجتمع.

1-1- تحديد مفاهيم الدراسة

1-1-1- الإدماج المهني

يعرف الإدماج المهني بحسب قاموس التربية والتكوين (1994) بأنه: عملية أو مسار للدخول إلى عالم الشغل التي تعكس القدرة على تحقيق النجاح والانتقال بين المدرسة وسوق الشغل (عميرة، 2009).

فيما يعرف فرنبيير Fournier ومونات Monette الإدماج المهني بأنه عملية تمكن الشخص من دون تجربة مهنية من احتلال مكانة مستقرة ضمن منظومة الشغل (Fournier et Monette).

مفهوم محدد للمفهوم تعود لعدم وجود اتفاق على تعريف الظاهرة نفسها أو أسبابها الرئيسية، فلذا نجده يعرف على انه عملية دينامية للإقصاء من المشاركة في النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية. أو انه قصور يحدث عندما يعاني الفرد من عدة مشكلات مترابطة مثل البطالة، وضعف المهارات، والدخول المنخفضة، والإسكان الفقير وغيرها من المشكلات.

ومن هذا المنطلق سنتناول الشعور بالإقصاء الاجتماعي في هذه الدراسة على انه النظرة التي تشكلت لدى حامل الشهادة الجامعية حول ذاته وبيئته والتي تتجلى في عدم الثقة في النفس والقدرة على اتخاذ القرار وتحمل المسؤولية، وضعف المبادرة اتجاه ذاته والآخرين. وفي إمكانية ان يكون عامل من خلال عدم الاعتراف بقدراته المعرفية، وتراجع فرصه في الحصول على مهنة، وعدم التحكم في المهارات الأساسية للعمل، وبناء علاقات العمل، والصعوبات المهنية. وفي افتقاده لمهارات البحث عن العمل التي تتحدد في ضعف الموارد والوسائل، وقلة المعلومات، عدم معرفته للأساليب.

2- الإطار النظري للدراسة

2-1- برامج الإدماج المهني في الجزائر

عرفت الجزائر برامج تشغيلية عديدة ومتنوعة شكلت السياسة العامة الوطنية للتشغيل تتوافق مع طبيعة وظروف مسار التنمية فيها، حيث تعتبر برامج الإدماج المهني من بين هذه البرامج التي تبنتها الدولة الجزائرية لحماية الشغل ولتشغيل الشباب. لقد جعل الوضع الاقتصادي والاجتماعي التي شهدته البلاد منذ تسعينات القرن الماضي الدولة الجزائرية تتبنى مقاربة اجتماعية بحتة اتجاه مختلف الفئات السكانية النشطة تعتمد على تضامن وتكاتف جهود جميع الفاعلين في العملية التشغيلية بهدف الوصول إلى:

- تشغيل الشباب وحمايتهم من الانحرافات الاجتماعية.

- تخفيف الآثار المترتبة عن البطالة خاصة بالنسبة للفئات السكانية التي تعيش حالة من الفقر والهشاشة.

وقد كانت أولى البرامج التي بادرت بها السلطات العمومية لمواجهة البطالة كانت سنة 1987 موجه للشباب العاطلين عن العمل عبر كامل التراب الوطني ممن أعمارهم بين 16 و27 سنة، تحت اسم برنامج تشغيل الشباب (PEJ) (المرسوم التنفيذي، رقم 89-33، المتعلق بصندوق المساعدة لتشغيل

العجز في ممارسة الحقوق الاجتماعية للمواطنة، بما يتضمن ذلك الحق في مستوى معيشة محترم (beall, 2002).

أما الباحثة نايلة كبير N. kabeer تعتبره مصطلح استحدث مؤخرا وانبثق من أوروبا نتيجة ارتفاع البطالة وتفاوت الدخل مع نهاية القرن العشرين، حيث تعرف الإقصاء الاجتماعي «بالعملية التي يُستبعد من خلالها الأفراد أو المجموعات تمامًا أو جزئيًا عن المشاركة الكاملة في المجتمع الذين يعيشون فيه (kabeer, 2018) وهناك من يعتبره أنه انعكاس لحالة الفقر والحرمان التي يعيشها الفرد، بينما ينظر فيبر Weber إلى الإقصاء بوصفه أحد أشكال الانغلاق الاجتماعي، فمن الطبيعي أن ينشأ ذلك الانغلاق على خلفية عوامل ناتجة من استحواذ البعض على المكاسب والمغانم والمصالح التي تحتاج إلى نوع من الحماية والهيمنة، ف«الإقصاء» هو محاولة البعض لتأمين مركز متميز على حساب جماعة أخرى بإخضاعها، ومن ثم إضعافها واختزال مصالحها، أو مسخ هويتها إلى حد التنكيل والتشويه والقمع (هيلز، لوغران، وبياشو، 2007).

وفي تعريف آخر هو نتاج لتفكك العلاقة الاجتماعية بين الشخص الهش والمجتمع الأجير بفعل فقدان العمل والفقر النسبي (المالي). ورغم التباينات النسبية بين محاولات تحديد المفهوم، إلا أنها تكاد تتفق على أن الإقصاء الاجتماعي هو حالة من فقدان القدرة ومعظم مقومات القوة، وهو ما تم التعبير عنه بمصطلح «Disempowerment» أو «Powerlessness»، كما في الأدبيات النقدية في العلوم الاجتماعية -مدرسة فرانكفورت (الديب ومحمود، 2001)، وهناك من يرى انه توجد ثلاثة مداخل لتعريف الإقصاء الاجتماعي (Shucksmith, 2003) تتمثل فيما يلي:

مدخل الاندماج: ينظر الى العمل على انه العامل الاساسي للاندماج، من خلال توافر الدخل والهوية والشعور بالاعتزاز بالذات.

مدخل الفقر: حيث ينظر للفقر ونقص الموارد المادية على انه العامل الرئيس للإقصاء الاجتماعي.

مدخل الطبقة الدنيا: ينظر الى المقصين على انهم منحرفين عن المعايير الثقافية والاخلاقية للمجتمع.

وفي ضوء ما سبق يمكن القول ان الصعوبة في تحديد مفهوم الإقصاء الاجتماعي ومؤشراته، وعدم الاتفاق على تحديد

الناقص في المجتمع.

وهناك مقاربات تعتبر أن الإقصاء الاجتماعي متعدد الأبعاد، قد يجمع الحرمان الاقتصادي والاجتماعي في آن واحد مثل: الإبادة، والتهجير، والنفي، والمقاطعة، والتفريق، والنبد، والتمهيش، والتمييز...، وأحيانا حتى المساعدة الاجتماعية يمكن أن تنتج إقصاء بوجه عام، مجموعات، وبحرص شديد، تستخدم الإقصاء كوسيلة للسيطرة الاجتماعية، أو لتعزيز التضامن الداخلي، أو لاحتكار الموارد الداخلية (Dubar, 1998).

بالرغم من وجود اتفاق على أن الإقصاء الاجتماعي متعدد الأبعاد، وله أشكال مختلفة في سياقات اجتماعية مختلفة، بالرغم من ان هنالك توافق اقل حول أي هذه الأبعاد أكثر أهمية للإقصاء الاجتماعي. فالاقتصادي البريطاني A. B. Atkinson يرى أن الإقصاء الأولي يتكون من مؤشرات تتعلق بالدخل والبطالة، والتعليم العالي والتعليم. وهناك دراسات اجتماعية عدة عالجت أبعاد اجتماعية وسياسية للإقصاء الاجتماعي، إضافة إلى الفقر والحرمان المادي، والإقصاء من سوق الشغل، ومن الخدمات الحكومية. وهو ما توصلت إليه مؤسسة Joseph Rowntree Foundation البريطانية في دراستها للإقصاء الاجتماعي، بتحديد لها أربعة خصائص للإقصاء من العلاقات الاجتماعية وهي: التكيف الاجتماعي، والعزلة الاجتماعية، والدعم الاجتماعي، والارتباط المدني (Tinson, 2016).

وقد تطورت هذه الأبعاد مع تزايد ظواهر التمييز العرقي اتجاه الطبقات المهاجرة في أوروبا خاصة في سوق الشغل، وهو ما جعل استخدامات هذا المفهوم في ستينات القرن الماضي في فرنسا تتوسع للتعبير والإشارة إلى الدول الفقيرة والدول المتقدمة والعيش في الإحياء الفقيرة.

أما في الثمانينات ومع ارتفاع البطالة وتزايد الطلب على العمل نتيجة إعادة هيكلة أسواق العمل الدولية، والأزمة الاقتصادية على مستويات التوظيف في مختلف مناطق العالم، وأدى ذلك إلى تراجع الأوضاع المعيشية لفئات اجتماعية جديدة، وبخاصة العمال الذين تم فصلهم لإعادة هيكلة الصناعة، والتطور التكنولوجي، وعدم قدرة مهن كثيرة على التأقلم مع التطورات المؤسسية والاقتصادية الجديدة استخدم هذا المفهوم في إشارة إلى العمال غير

الشباب (1989)، خاصة أولئك الذين غادروا مقاعد الدراسة مبكرا، لتسهيل عملية إدماجهم اجتماعيا ومهنيًا، والذي كان من أهدافه إيجاد مناصب عمل مؤقتة ضمن ورشات المنفعة العامة تابعة للجماعات المحلية والهيئات الوزارية كقطاعات الفلاحة والري والغابات والأشغال العمومية. الخ، وضمن تكوين طالبي الشغل لأول مرة ممن يفتقدون للتأهيل.

وبتزايد الضغط الاجتماعي وتزايد الطلب على الشغل وامتداد البطالة إلى فئة حاملي الشهادات من خريجي التعليم العالي والمعاهد الوطنية بادرت الدولة الجزائرية إلى إنشاء برنامج جديد تحت اسم برنامج عقود التشغيل الأولية (CPE) سنة 1998، موجه أساسا إلى الشباب الجامعي والتقنيين السامين المتخرجين من المعاهد الوطنية والذين أعمارهم بين (19 و35 سنة) من طالبي الشغل لأول مرة، بحيث يدمجون لدى الهيئات المستخدمة العمومية والخاصة في مناصب شغل ملائمة لمستوى تكوينهم ويمكنهم من اكتساب تجربة مهنية والحصول على مناصب شغل دائمة (Bouriche, 2013).

وفي ظل التغيرات التي صاحبت متطلبات سوق الشغل ونوعية حاملي الشهادات بادرت السلطات العمومية سنة 2008 إلى وضع جهاز جديد بديل لبرنامج عقود التشغيل الأولية (CPE) يكون أكثر تكييفًا مع المعطيات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة، ويوفر مرافقة أكثر نوعية وفعالة لطالبي الشغل باسم جهاز المساعدة على الإدماج المهني (DAIP) (لوح، 2018) موجه لثلاث فئات من المجتمع الشباب حاملي شهادة التعليم العالي والتقنيين السامين خريجي المؤسسات الوطنية للتكوين المهني، وفئة الشباب خريجي التعليم الثانوي للتربية الوطنية ومراكز التكوين المهني أو الذين تابعوا تربية مهنية، وفئة الشباب بدون تكوين ولا تأهيل، بهدف تسهيل الاستفادة من منصب شغل دائم للشباب الباحث عن عمل لأول مرة.

2-2- النظريات المفسرة لظاهرة الإقصاء الاجتماعي

هناك العديد من المقاربات التي حاولت تفسير ظاهرة الإقصاء الاجتماعي فهناك من اعتبرها مرادفه للفقر والحرمان أو سمة من سمات التقسيم الطبقي، فيما تؤكد المقاربة الانكلوسكسونية على أهمية الاختيار الفردي. فالشخص لا يمكن أن يستثنى اجتماعيا إذا ما فتحت أمامه الطرق، إلا إذا هو أراد ذلك، على أية حال، يشدد المعنى الأصلي للإقصاء الاجتماعي على البعد الاجتماعي، والتمهيش، والاندماج

هذه الجماعات داخل مجتمعات محاطة،» ثورة جماعات الصفة « فيما يطلق عليه بالأسوار بمعزل عن بقية أفراد المجتمع، وتنسحب من نظم التعليم العالي العامة والتعليم العام والخدمات الأخرى المتاحة في المجتمع الكبير بينما يرى روبن Robin إلى أنه يوجد ما لا يقل عن 15 نوعاً من الإقصاء، ومن هذه الأنواع: التهميش الاجتماعي، والحرمان المادي، وقبول الحد الأدنى من الحياة، والإقصاء على أساس العرق أو الجنس، والإقصاء من الأسرة والمجتمع، والإقصاء من دولة الرفاهية، والفقر على المدى الطويل، والإقصاء من تيار الحياة السياسية والاقتصادية، الإقصاء من سوق العمل (الديب ومحمود، 2010).

2-4- أبعاد الإقصاء الاجتماعي

يعتبر الإقصاء الاجتماعي عملية معقدة ومتعددة الأبعاد، حيث إنه ينطوي على النقص أو الحرمان من الموارد والحقوق والسلع والخدمات، وعدم القدرة على المشاركة في العلاقات والأنشطة العادية المتاحة لغالبية الناس في المجتمع، سواء في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أو السياسية، إذ إنه يؤثر في كل من نوعية حياة الأفراد، والإنصاف والتماصك في المجتمع ككل.

وقد حدد بوركهارت Burchardt أربعة أبعاد للإقصاء الاجتماعي، هي: عدم الاستهلاك (التمكّن من شراء السلع، والخدمات، وامتلاك مسك) وعدم حيازة نظام توفير (امتلاك مدخرات، ومخصّصات المعاش إلخ)؛ وعدم المشاركة في الأنشطة الاقتصادية الاجتماعية (إتاحة فرص العمل، ومستوى الدخل، والتعليم، والتدريب، والخدمات العام...); وعدم المشاركة السياسية من خلال المشاركة في عملية صنع القرار على المستويين المحلي والوطني؛ وعدم التفاعل الاجتماعي - التكامل الأسري، والحماية، والتضامن والتكامل على مستوى المجتمع المحلي، ثم الوطني . أما صوفي بسيس S. Bessis. فقد أوضحت أن هناك ثلاثة أبعاد للإقصاء الاجتماعي:

-البعد الاقتصادي، وهو ينتج مباشرة من الفقر، مثل الاستبعاد عن العمل، والحرمان بالتالي من دخل منتظم.
-البعد الاجتماعي، ويتعلق بوضع الفرد في المجتمع، الأمر الذي يؤدي إلى التمزق في النسيج الاجتماعي والتضامن.
-البعد السياسي، ويتعلق بوضع بعض الفئات من السكان،

المهرة من الشباب خاصة من خريجي التعليم العالي، وكذا الأكبر سناً عند تسريحهم من العمل، والبطالة، والتشرد، والتمييز العنصري. ومع نهاية التسعينيات ومطلع القرن الحالي عرف الاهتمام بموضوع الإقصاء الاجتماعي تحولاً، إذ غاب هذا المصطلح عن اهتمامات الحكومات، ليعبر مكانه مفهوم الفقر الجديد، وحدث ذلك في الوقت الذي أثرت فيه إعادة هيكلة أسواق العمل الدولية، والأزمة الاقتصادية على مستويات التوظيف في مختلف مناطق العالم، وأدى ذلك إلى تراجع الأوضاع المعيشية لفئات اجتماعية جديدة، وبخاصة العمال الذين تم فصلهم لإعادة هيكلة الصناعة، والتطور التكنولوجي، وعدم قدرة مهن كثيرة على التأقلم مع التطورات المؤسسية والاقتصادية الجديدة وهذا ما أثر بوجه خاص على فئات كثيرة في المجتمع بخاصة فئة الشباب، وبلغ ذروته مع اختيار عام 2010 لمكافحة الفقر والإقصاء الاجتماعي (حوامدة، 2021).

2-3- نماذج وأشكال الإقصاء الاجتماعي

يرى هيلاري سيلفر H.Silver أن للإقصاء الاجتماعي ثلاثة نماذج وهي:

-نموذج التضامن: يعتبر أن الإقصاء هو فسخ الروابط الاجتماعية بين الفرد والمجتمع حيث يُبنى التكامل حول قيم وأعراف مشتركة من خلال مؤسسات وسيطة وسياسات التكامل.

-نموذج التخصص: يربط الإقصاء بالتمييز الناتج عن سلوك وتبادلات فردية حيث يتشكّل من خلالها التكامل عبر شبكات للتبادل الاختياري بين أفراد مستقلّين يتمتّعون باهتماماتهم ودوافعهم الخاصة.

-نموذج الاحتكار: يشير إلى أن الإقصاء ينتج عن هيكلية هرمية تحول دون نفاذ الذين لا ينتمون إلى الفئات المهيمنة إلى السلع والخدمات حيث يتحقّق التكامل من خلال الحماية الاجتماعية (Silver, 1994).

أما غندنز Giddens فيرى أن هناك شكلين من أشكال الإقصاء الاجتماعي الأول هو الاستبعاد اللاإرادي لأولئك القابعين في القاع، والمعزولين عن التيار الرئيسي للفرص التي يتيحها المجتمع، أما الثاني فهو الاستبعاد الإرادي، حيث تنسحب الجماعات الثرية من النظم العامة، وأحياناً من القسط الأكبر من ممارسات الحياة اليومية، وتعيش

- تنظيمه:

يتولى تسيير وتقييم ومراقبة هذا الجهاز وكالة التنمية الاجتماعية بالاتصال مع مديرية النشاط الاجتماعي للولاية تحت وصاية وزارة التضامن الوطني.

-مجالات نشاط هذا الجهاز:

يوجه المستفيدون في إطار هذا الجهاز للعمل في مجالات النشاط ذات المنفعة العامة، والتي تتوافق وشهاداتهم ومؤهلاتهم لدى المؤسسات العمومية والهيئات والإدارات العمومية أو الخاصة لكل قطاعات النشاط، خصوصاً تلك المتعلقة بحماية البيئة والنشاطات المرتبطة بالتراث المادي وغير المادي والفلاحة

والصناعة التقليدية والسياحة والثقافة والخدمات، وكذا ترقية المهارات وتطوير النشاطات ذات المصلحة المحلية.

-المرافقة والمتابعة

يتعين على المؤسسات المستقبلية مراقبة وتأييد هؤلاء المستفيدين خلال فترة إدماجهم.

تتولى وكالة التنمية الاجتماعية متابعة المستفيدين وتقييم الجهاز ومراقبته وتنفيذه.

-آليات الإدماج

يدمج حاملي الشهادات والتقنيون السامون لمدة سنة قابلة للتجديد مرة واحدة.

يتقاضى المستفيدون من منحة بحسب نوعية الشهادة المحصل عليها: (الشهادات الجامعية 10 000 دج، بينما التقنيون السامون 8 000 دج) .

كما يمكن منح الشباب حاملي الشهادات قبل فترة الإدماج أو بعدها تعويض شهري مبلغه 2 500 دج عندما يكونون متابعين لتكوين تأهيلي يسمح بإدماجهم الاجتماعي لمدة أقصاها 6 أشهر.

3-إجراءات الدراسة**3-1-منهج الدراسة**

استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي لملاءمته طبيعة الدراسة وأهدافها.

مثل النساء، والمجموعات العرقية والدينية-المحرومون من كل أو جزء من نظمها السياسية-والأقليات أو المهاجرين وحقوق الإنسان (الديب ومحمود، 2010).

وعليه يمكننا تحديد أبعاد الإقصاء الاجتماعي بما يوافق دراستنا في الأبعاد التالية:

-أبعاد نفسواجتماعية: ونجد من أهمها فقدان الثقة والشعور بالعجز والانتقاص من قيمة شخصيته وضعف الشعور بالمبادرة وتكوين اتجاهات سلبية نحو التعليم والتكوين واتجاه الفاعلين في سوق العمل. إلى جانب انعدام المساندة الاجتماعية والاستقلال المادي والانعزال وتقلص علاقات الشخص ببيئته الخارجية.

-أبعاد مهنية: إن الشعور بالإقصاء الاجتماعي يجعل الفرد خاصة ممن هو في سن العمل يتخلى على فكرة إمكانية أن يكون عامل أو عاملة يحتل مكانة ضمن البناء المهني مستقبلا. ويقل شعوره بمكتسباته المعرفية في ظل قلة الطلب عليها في سوق العمل.

-أبعاد مادية: أن الشعور بالإقصاء الاجتماعي يرتبط دوماً بفقدان الدعم المادي وتقلص المساعدات الاجتماعية التي يتحصل عليها الفرد خاصة المتعلقة بتوفير وسائل العيش ومواصلة حياته.

2-5-جهاز الإدماج الاجتماعي للشباب حاملي الشهادات (DISD)

وهو الجهاز موضوع الدراسة أنشأ سنة 2008 لفائدة الشباب خريجي الجامعات أو الحائزين على شهادة تقني سام في مؤسسات التكوين ومراكز التكوين العمومية والخاصة المعتمدة، لا سيما حاملي الشهادات بدون دخل وفي وضعية هشّة أو من دون نشاط، ممن أعمارهم بين 19 و35 سنة وغير مستفيد من أي جهاز آخر(المرسوم التنفيذي، المتعلق بجهاز الإدماج الاجتماعي للشباب حاملي الشهادات ، 2008).

- أهدافه: يهدف هذا الجهاز إلى ما يلي:

- الإدماج الاجتماعي للشباب حاملي الشهادات

- ترقية نشاطات التنمية المحلية خاصة في المناطق المحرومة.

- محاربة الفقر والإقصاء والتهميش.

3-2-مجتمع الدراسة

ارتباط الفقرة مع الأداة، وقد تراوحت قيم هذه المعاملات بين (0.51 - 0.82)، وتعد هذه القيم مؤشرات دالة إحصائياً على صدق الأداة. وللتأكد من ثبات الاستبيان تم حساب معامل ألفا كرونباخ، وقد بلغ (0.76)، وهو يبين أن الأداة ذات معامل ثبات مرتفع يمكننا اعتمادها.

3-3-2-توزيع أداة الدراسة

بعد إعداد الأداة في صورتها النهائية تم الاتصال بالمديريات المعنية وتم توزيع الاستبيان على الأفراد المعنيين بالدراسة، وقد استغرقت هذه العملية مدة أسبوع قصد منح الوقت الكافي للأفراد موضوع الدراسة، وضمن مشاركة جميع أفرادها في ملء الاستبيان لكون البعض منهم يشتغلون بصيغة التناوب والبعض الآخر كان غائباً، وهو ما مكننا من استرجاع جميع الاستبيانات.

3-4-المعالجة الإحصائية للدراسة

تم الاستعانة ببرنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS لمعالجة بيانات الدراسة والحصول على النتائج، حيث اعتمدنا على حساب النسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لحساب استجابات أفراد مجتمع الدراسة بعد تطبيق اختبار ليكرت الثلاثي، حيث تم تقدير قيم الأوزان كما يلي :

من 1 إلى 1.66 ضعيف يقابلها تقدير غير موافق.

من 1.67 إلى 2.33 متوسط يقابلها تقدير محايد.

من 2.34 إلى 3.00 قوي يقابلها موافق.

3-5-عرض وتحليل نتائج الدراسة

وهي الخطوة التي تلي إجراء التحليلات الإحصائية للبيانات، حيث سيتم عرض النتائج التي توصلت إليها الدراسة تبعاً للأهداف المرصودة، ومناقشة النتائج على النحو التالي:

3-5-1-الفرضية الجزئية الأولى

لجهاز المساعدة على الإدماج الاجتماعي دور في الحد من الشعور بالإقصاء الاجتماعي لدى حاملي شهادات الجامعة من حيث بعده النفس واجتماعي.

تألف مجتمع الدراسة من 72 فرداً يمثلون جميع الأفراد المنصبيين في إطار جهاز المساعدة على الإدماج المهني في مؤسسات عمومية تتمثل في مديريات الشباب والرياضة، والتعليم العالي والبحث العلمي، والتربية الوطنية بولاية ميله خلال سنة 2016/2015 يتوزعون كالتالي:

جدول (01) : يوضح توزيع أفراد مجتمع الدراسة

المجموع	التعليم العالي والبحث العلمي	التربية الوطنية	الشباب والرياضة	المديريات
22	4	11	7	ذكور
50	11	24	15	إناث
72	15	35	22	المجموع

3-3-أداة الدراسة

تم إعداد استبيان الدراسة بعد مراجعة أدبيات الدراسة مثل نموذج آلارد وويلات Ouellette & Allard 1990 ونموذج كلود لافلام C.Laffamme، ونموذج J.Limoge (سمالي، 2016). وبعد مراجعة الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة.

وقد تكون الاستبيان في صورته النهائية من محورين اثنين، المحور الأول يهدف إلى التعريف بالبيانات الشخصية لأفراد مجتمع الدراسة، أما المحور الثاني فيهدف إلى التعرف على دور جهاز الإدماج الاجتماعي للشباب حاملي الشهادات في التخفيف من درجة الشعور بالإقصاء الاجتماعي وبما أنه من أهداف برامج الإدماج المهني هو مواجهة التهميش والإقصاء الاجتماعيين وبناء على مفهومي الإدماج المهني والإقصاء الاجتماعي المحددان في هذه الدراسة فقد تشكل هذا المحور من أربعة أبعاد: البعد النفس اجتماعي بمجموع 07 عبارات والبعد المهني بـ 06 عبارات والبعد المادي بـ 04 عبارات وبعد طرق ومهارات البحث عن العمل بـ 04 عبارات.

3-3-1-صدق وثبات الأداة

تم اختبار الصدق الداخلي للاستبيان بحساب معاملات

جدول (2): يوضح استجابات أفراد مجتمع الدراسة من حيث بعد النفس والاجتماعي.

الرقم	العبارات	موافق	محايد	غير موافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	مكنك من استرجاع ثقتك في نفسك	45	03	24	2.66	1.66
		62.5 %	4.16	33.33		
2	جعلك أكثر قدرة على اتخاذ القرار السليم في بناء مستقبلك المهني.	32	13	27	1.59	1.06
		44.44 %	18.05	37.5		
3	أصبحت أكثر استعدادا لتحمل المسؤولية	35	8	29	1.69	2.03
		48.66 %	11.1	40.22		
4	جعلك أكثر ايجابية اتجاه شخصيتك.	48	14	10	2.79	1.13
		66.66 %	19.44	13.88		
5	جعلك أكثر انفتاحا على الآخرين.	41	11	20	1.89	1.69
		56.94 %	15.72	27.77		
6	مكنك من إثبات شخصيتك ضمن محيطك الاجتماعي	46	04	12	2.72	2.13
		63.88 %	5.55	16.66		
7	أصبحت طريقة تعاملك مع محيطك الاجتماعي أكثر ايجابية	53	02	17	2.83	2.06
		73.61 %	2.77	23.61		
	المتوسط الحسابي للبعد			2.82		
	الانحراف المعياري للبعد			1.03		

توضح النتائج أن أعلى المتوسط الحسابي الكلي لهذا البعد قد بلغ 2.82 بتقدير مرتفع، ما يعني أن لهذا الجهاز دور قوي في تخفيف من درجة الشعور بالإقصاء الاجتماعي لدى حاملي الشهادات المنصبين في مؤسسات العمل من ناحية البعد النفسي الاجتماعي، أما بالنسبة لعبارات هذا البعد فقد توزعت ما بين مستويين:

مستوى مرتفع: ويشتمل على غالبية عبارات هذا البعد (1،3،4،5،6،7) وقد كانت أعلى نسبة للعبارة «جعلك أكثر ايجابية اتجاه شخصيتك» بـ (66.66%)، وأدناه تمثله العبارة «جعلك أكثر قدرة على اتخاذ القرار السليم في بناء مستقبلك المهني» بنسبة قدرها (44.44%).

وعليه يمكننا القول أن لهذا الجهاز دور قوي في خفض درجة الشعور بالإقصاء الاجتماعي لدى حاملي الشهادات الجامعية لخريجي بالمؤسسات العمومية موضع الدراسة بولاية ميله فيما يخص بعد (النفس والاجتماعي)، مما يدل على أن تنمية هذا البعد يشكل عامل مهم في مواجهة الإقصاء الاجتماعي.

3-5-2-الفرضية الجزئية الثانية

لجهاز المساعدة على الإدماج الاجتماعي دور في الحد من الشعور بالإقصاء الاجتماعي لدى حاملي شهادات الجامعية من حيث بعده المهني.

جدول (3): يوضح استجابات أفراد مجتمع الدراسة من حيث بعد المهني.

الرقم	العبارات	موافق	محايد	غير موافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	مكنك من معايشة الصعوبات المهنية	37	3	32	1.71	1.69
		51.38 %	4.16	44.44		
2	جعلك أكثر تكيفا مع القواعد المهنية في عملك (تغير المظهر- أسلوب الحديث – الوصول في الوقت.....)	51	06	15	2.03	1.36
		70.83 %	8.33	20.83		
3	تحسنت اتجاهاتك نحو العمل.	39	07	26	1.61	1.56
		54.16 %	9.72	36.11		
4	ساهم في إظهار قدراتك المعرفية.	28	11	33	1.16	1.06
		38.88 %	15.72	46.83		
5	مكنك من بناء شبكة علاقات جديدة مع زملائك في العمل.	32	05	35	1.59	1.19
		44.44 %	6.94	48.61		
6	مكنك من اكتساب المهارات الأساسية للعمل (الاتصال، التنظيم، روح المبادرة..)	25	09	38	1.26	2.23
		34.72 %	12.5	52.77		
	المتوسط الحسابي للبعد			1.69		
	الانحراف المعياري للبعد			2.31		

بينت النتائج في الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي للبعد قدر بـ 1.69 بتقدير متوسط، مما يعني أن لهذا البرنامج دور متوسط في خفض درجة الشعور بالإقصاء الاجتماعي لدى حاملي الشهادات الجامعية من ناحية البعد المهني، أما بالنسبة لعبارات هذا البعد فقد توزعت حول مستويين:

- مستوى مرتفع: ويشتمل على العبارات (1 و 2) وقد كانت أعلى نسبة للعبارة «جعلك أكثر تكيفا مع القواعد المهنية في عملك (تغير المظهر- أسلوب الحديث – الوصول في الوقت.....)» بـ (70.83%).

- مستوى متوسط: ويشمل العبارة (03) «تحسنت اتجاهاتك نحو العمل.» بـ (54.16%)

- مستوى ضعيف: تمثله العبارات رقم (4، 5، 6) وقد كانت أعلى نسبة للعبارة «تحسنت اتجاهاتك نحو العمل» بـ (54.16%).

على العموم يمكن القول أن لهذا الجهاز دورا متوسطا في خفض درجة الشعور بالإقصاء الاجتماعي لدى حاملي الشهادات الجامعية لخريجي المؤسسات العمومية موضع الدراسة بولاية ميله فيما يخص البعد المهني، ومع ذلك يعتبر عاملا مهما في الحد من تأثيرات هذه المشكلة.

3-5-3- الفرضية الجزئية الثالثة

لجهاز المساعدة على الإدماج الاجتماعي دور في الحد من الشعور بالإقصاء الاجتماعي لدى حاملي شهادات الجامعية من حيث بعد مهارات البحث عن فرض الشغل.

جدول (4): يوضح استجابات أفراد مجتمع الدراسة من حيث بعد مهارات البحث عن فرص الشغل.

الرقم	العبارات	موافق	محايد	غير موافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	أصبحت أكثر تحكما في أساليب البحث عن الشغل.	43	13	16	2.29	1.56
		59.72 %	18.05	22.22		
2	أصبحت لديك معرفة جيدة للمهن المختلفة في مجال تخصصك.	56	05	11	2.87	1.89
		77.77 %	6.97	15.27		
3	أصبحت لديك معرفة جيدة باحتياجات المستخدمين المهنيين في سوق العمل.	47	08	17	2.33	1.73
		65.27 %	11.1	23.61		
4	وفر لك إمكانية الوصول لأماكن البحث عن الشغل التي ينبغي أن تبحث فيها عن العمل (الجرائد ، الزملاء في العمل، الإعلانات، الانترنت، المؤسسات..).	35	07	30	1.87	2.13
		48.61 %	9.72	41.66		
	المتوسط الحسابي للبعد			2.34		
	الانحراف المعياري للبعد			1.86		

اجتماعي حيث أظهرت النتائج أن الكثير منهم كان يعاني من صعوبات نفسية كبيرة. وبمجرد الانتقال للعمل ضمن هذا الجهاز بدأ يتشكل شعورا ايجابيا لديهم، ومع مرور الوقت تمكن العديد منهم من اكتساب وتطوير مجموعة من المكونات النفسية والاجتماعية كالثقة والمسؤولية والاستقلالية والعمل والصدقة التي يساهم اكتسابها في تبلور هوية شخصية ايجابية للخريج الى جاب بعض المكتسبات المادية والمهنية، وهو ما تؤكد استجابات الباحثين المتعلقة بهذه الفرضية. ونجد ان النتائج المحققة تتوافق مع ما توصلت اليه دراسة احرشاو وزاهر فيما يخص الشعور الايجابي للمدمجين ضمن برامج العمل، والنتائج التي توصل اليها قويد وهايكس وماشين في زيادة مستوى الرضا وتقدير الذات، وهو ما خلصت اليه أيضا دراسة دراسة كيون وويشارت وكينكريش في تراجع اعرض الاكتئاب والقلق المشاهدة لدى المنخرطين ضمن احد برامج الادماج، وفي ان اجهزة الادماج لها علاقة سببية في تحسن الصورة الذاتية للمنصبين في اطار هذه البرامج حسب دراسة مارتينيزروك. بينما تختلف نتائج الدراسة الحالية مع النتائج التي توصلت اليها دراسة بن قبلة وبومدفع في ان هذه البرامج لم تخفف في حدة البطالة لكونها لا تشعرهم بالأمان وان ادماجهم في مناصب عمل دائمة غير ممكن. وهو ما يشعرهم دائما بالقلق والتوتر.

4-2 مناقشة نتائج الفرضية الجزئية الثانية

أظهرت النتائج أن العمل ضمن هذا الجهاز كانت له مساهمة

تشير النتائج إلى أن المتوسط الحسابي للبعد قد بلغ نسبة (2.34) بتقدير مرتفع، مما يعني أن لهذا البرنامج دور مرتفع في خفض درجة الشعور بالإقصاء الاجتماعي لدى حاملي الشهادات الجامعية من ناحية بعد تحسين مهارات وطرق البحث عن شغل، أما بالنسبة لعبارة هذا البعد فقد توزعت حول مستوى واحد:

مستوى مرتفع: تمثله جميع العبارات، وقد كانت أعلى نسبة للعبارة «أصبحت لديك معرفة جيدة للمهن المختلفة في مجال تخصصك.» بـ(77.77%) أما أدناه فقد كان للعبارة «وفر لك إمكانية الوصول لأماكن البحث عن الشغل التي ينبغي أن تبحث فيها عن العمل (الجرائد ، الزملاء في العمل ، الإعلانات، الانترنت، المؤسسات..).» بـ(48.61%).

يمكن القول إن دورا متوسطا في خفض درجة الشعور بالإقصاء الاجتماعي لدى حاملي الشهادات الجامعية لخريجي المؤسسات العمومية موضع الدراسة بولاية ميلة من حيث تحسين الطرق والمعلومات الخاصة بالبحث عن الشغل، مما يزيد في ارتباط حاملي الشهادات الجامعية بسوق العمل.

4- مناقشة نتائج الدراسة

4-1 مناقشة نتائج الفرضية الجزئية الاولى

بينت النتائج أن لهذا الجهاز دور قوي في خفض درجة الشعور بالإقصاء الاجتماعي لدى حاملي الشهادات الجامعية المنصبين في المديرية موضوع الدراسة (التربية، الشباب والرياضة، التعليم العالي) لولاية ميلة من حيث بعده النفسو

وزاهر من خلال المكاسب المحققة من جهة الرضا والاستمرار في العمل، والوسائل المادية والعلاقات التي أصبحوا يتوفرون عليها في ظل هذه البرامج، اما نتائج دراسة كيرون وويشارت وكينكريش فهي تؤيد نتائج الدراسة الحالية في ان برامج الادمج المهني تساهم في تنمية الشعور بكفاءة ذاتية اقوى ودافعية عالية في البحث عن العمل. وان الانضمام لبرامج الادمج يزيد في فرص الحصول على منصب شغل. الخ.

4-4- النتائج العامة للدراسة

- أن لجهاز المساعدة على الإدماج الاجتماعي دور في خفض درجة الشعور بالإقصاء الاجتماعي لدى حاملي الشهادات الجامعية بمستوى متوسط.

- اغلب الملتهقين بهذا البرنامج تمكنوا من تطوير مجموعة من المكونات النفسية والاجتماعية.

- برامج الادمج المهني مكسب مهم لحاملي الشهادات المنصبين في اطارها يساهم في توفير استقلالية مالية وحماية اجتماعية.

- برامج الادمج المهني وان كان دورها متوسط في بعدها والمهني، فهي تعتبر فرصة لحاملي الشهادات الجامعية في الاتصال والتفاعل مع الفاعلين في سوق العمل، وفي تحسين مهارات وطرق البحث عن الشغل.

4-5- توصيات الدراسة

- حماية المدمجين في إطار هذه البرامج من العمل بمعايير متدنية قد تسبب لهم الملل والنفور والإحساس بالعزلة ضمن هذه المؤسسات.

- التركيز على اثار وتعزيز البعد النفسي الاجتماعي للمدمجين في إطار هذه البرامج لتفادي انحرافهم نحو الأنشطة والمهن غير الشرعية.

- تحسيس المشرفين على حاملي الشهادات في مؤسسات العمل بأهمية المهام والأنشطة المسندة لهم لزيادة تفاعلهم، وانخراطهم في العمل.

- ضرورة توعية حاملي الشهادات بأهمية استغلال فترة ادماجهم ضمن هذه البرامج في كسب الخبرات المهنية، واستغلال علاقاتهم بالمشرفين عليهم للتمكن من طرق البحث عن الشغل.

- في ظل غياب بدائل للتشغيل ينبغي استمرار العمل بهذه البرامج وتحديثها لزيادة ثقة حاملي الشهادات في ذواتهم، وفي الحفاظ على قدراتهم المعرفية.

متوسطة في خفض درجة الشعور بالإقصاء الاجتماعي من حيث بعده المهني، وهو ما مكثهم من تحصيل العديد من الخصائص والمكتسبات المهنية التي يتطلبها العمل مثل الاتصال، التنظيم، التكيف المهني والتفاعل والالتزام بالقواعد المهنية. الخ. والتي لا يمكن تحقيقها إلا من خلال ممارسة نشاط مهني، وهو ما خلصت إليه نتائج استجابات المبحوثين، ما سيؤثر إيجابا في خفض الشعور بالإقصاء الاجتماعي لديهم مستقبلا. وتتفق نتائج الدراسة الحالية مع نتائج دراسة قريد وهايكنس وماشين في ان الشغل الذات، وهو ما خلصت إليه أيضا دراسة دراسة كيرون وويشارت وكينكريش في أهمية الشغل ضمن هذه البرامج، وفيما توفره من مكانة مؤقتة وزيادة فرص التواصل مع بيئته المهنية، وتصور اهداف مستقبلية والاستقلال عن الآخرين، وفي تغيير الصورة التي يحملها حول ذاته في انه غير مهم، بينما تتفق مع دراسة مارتينزروك في الجانب المهني التي توفره هذه البرامج من خلال المرافقة والتفاعل الإيجابي مع العاملين في مكان العمل.

4-3- مناقشة نتائج الفرضية الجزئية الثالثة

أظهرت النتائج أن برامج المساعدة على الإدماج المهني كان لها تأثير قوي في خفض درجة الشعور بالإقصاء الاجتماعي فيما يتعلق بتحسين مهارات وطرق البحث عن الشغل وإثراء معرفتهم ببيئتهم الاقتصادية، ووعيمهم الدقيق لأوضاع سوق العمل، وأن الحصول على المعلومات لا يمكن الولوج إليها من دون الانخراط في مثل هذه البرامج، كما أن للتفاعل مع مختلف العاملين والعلاقات المهنية التي اكتسبوها في وظائفهم الحالية قد كان لها الأثر الكبير في تطور معرفتهم بالمهارات التي تحتاجها المؤسسات، وهي تعتبر فرصة مواتية لتنمية مثل هذه المهارات والتدريب عليها، إلى جانب الإدراك الدقيق لأماكن البحث عن الشغل والأماكن التي ينبغي أن يبحث فيها عن العمل خاصة وأن تجاربهم السابقة في البحث عن العمل بينت أن غالبية المستجوبين يتخذون من الطرق الذاتية الأسلوب الوحيد في البحث عن عمل، كما أن التحاقهم بهذا البرنامج وعملهم في هذه المؤسسات قد وفر لهم الجهد والمال والوقت في البحث عن العمل باستغلال الدعائم التي توفرها هذه المؤسسات في صورة الجرائد اليومية والإعلانات والانترنت، والمعلومات التي يتداولها الزملاء في محيط العمل. وهذه النتائج توافق ما توصلت إليه دراسة كل من احرشاو

المراجع

1. احرشاوا الغالي وزاهر احمد. (2001)، البحث عن شغل ومواجهة البطالة لدى خريجي الجامعة، مركز الابحاث والدراسات النفسية والاجتماعية.
2. بلغيث سلطان (2014)، دور سياسة التشغيل في الحد من مشكلة البطالة في الجزائر ، مجلة العوم الانسانية والاجتماعية ، المجلد 07 عدد01.
3. بن قبلة سلمان وبومدفع ، الطاهر .(2021)، فعالية عقود إدماج حاملي الشهادات في التخفيف من حدة بطالة خريجي الجامعات ، دراسة حالة جهاز المساعدة على الإدماج المهني DAIP بولاية سطيف خلال الفترة 2008-2018. الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ، مجلد 13 ، عدد02.
4. بوداود، سالم وطبال، رشيد .(2008)، اشكاليات الفقر الحضري في: (Jeunesse, Ville et marginalité), sous la direction de Hervés cellier et abla rouag, Chihab édition ,Algerie تاريخ الاطلاع، 11/06/2021 <https://www.echoroukonline.com/>
5. بووشمة الهادي.(2018). الشباب الجزائري بعد ثورات 2011 بين التضمين والاستبعاد مقارنة سوسيولوجية بمدن الغرب الجزائري، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية، المجلد10، العدد2.
6. جرجس عياد هاني. (2014). الاستبعاد الاجتماعي، المنتدى العربي للعلوم الاجتماعية والإنسانية، 20/سبتمبر 2014 <http://socio.montadarabi.com/t3560-topic> تاريخ الاطلاع 16/03/2018 .
7. جريدة الشروق. (2011)، الجزائر تخسر 40 مليار دولار بسبب هجرة الأدمغة، 17/04/2011 من موقع <https://www.echoroukonline.com/> تاريخ الاطلاع، 11/06/2021
8. حمدي علي . (جانفي، 2010)، توجهات وملامح العقد العربي واليات تنفيذه 2010-2020، ورقة عمل مقدمة في المنتدى العربي حول التدريب التقني والمهني واحتياجات سوق العمل، الرياض.
9. الديب هدى أحمد ومحمود عبد العليم .(2010)، الاستبعاد الاجتماعي ومخاطره على المجتمع ، مجلة إضافات، الجمعية العربية لعلم الاجتماع بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، العددان 31، 32.
11. سمايلي ،محمود (2016) ، دور برامج التشغيل الوطنية في الادماج المهني لخريجي التعليم العالي في سوق العمل، أطروحة دكتوراه ، قسم علم، اجتماع كلية العلوم الاجتماعية و الانسانية ، جامعة سطيف2، الجزائر.
12. شرمهان حوامدة. (2020)، مشكلة الاقصاء الاجتماعي، <https://e3arabi.com> تاريخ الاسترداد 14/11/2021
14. الطيب لوح. (2018)، وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي «تقييم مدى تنفيذ جهاز دعم الإدماج المهني»، مداخلة في إطار التجمع الجهوي لمديري التشغيل ومفتشي العمل ورؤساء وكالات الوطنية للتشغيل لولايات الوسط، الجزائر، <http://www.mtess.gov.dz> تاريخ الاطلاع 15/07/2018.
16. عميرة منصور. (2009) ، منظمة العمل الدولية، قاموس المصطلحات، نوع الجنس، العمل، الاقتصاد غير المنظم، ط1، بيروت.
17. عوض، محسن. (2012)، قضايا التهميش والوصول إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، نحو مقاربات جديدة لمكافحة التهميش في العالم العربي، (د.د.ن)، القاهرة.
18. غدنز، أنتوني. (2005)، علم الاجتماع: مع مدخلات عربية، بمساعدة كارين بيردسال؛ ترجمة وتقديم فايز الصباغ، المنظمة العربية للترجمة، بيروت .
19. المرسوم التنفيذي. (04ماي2008)، رقم 127/08، المؤرخ في 30 افريل 2008، المتعلق بجهاز الإدماج الاجتماعي
20. للشباب حاملي الشهادات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 23 .
21. المرسوم التنفيذي. (22مارس1989)، رقم 89-33، المؤرخ في 21مارس 1989، المتعلق بصندوق المساعدة لتشغيل
22. الشباب، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 12.
23. المنظمة الدولية للهجرة. (2020)، تقرير حالة الهجرة الدولية لعام 2019، جنيف، سويسرا.

24. هاشم صلاح. (2017)، الحماية الاجتماعية للفقراء، قراءة في معنى الحياة لدى المهتمين، أطلس للنشر والانتاج الاعلامي، الجيزة.
25. هيلز جون و لوغران، جوليان وبياشو، دافيد. (2007)، الاستبعاد الاجتماعي: محاولة للفهم. ترجمة وتقديم محمد الجوهري، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، الكويت.
26. Beall, Jo. (april 2002). Globalization and Social Exclusion in Cities: Framing the Debate with Lessons from Africa and Asia. *Environment and Urbanization*. 14(1).
27. Bouriche, Lahcène. (2013). Les déterminants du chômage en Algérie : une analyse économétrique (1980-2009), doctorat en sciences économiques, faculté des sciences économiques, sciences de gestion et sciences commerciales, université AbouBekr Belkaid- Tlemcen.
28. Conseil national économique et social. (Juin 2004). Le secteur informel: illusions et réalités, 24e session plénière, Algérie.
29. Creed, P.A., Hicks, R.E. & Machin, M. (1998). Behavioural plasticity and mental health outcomes for long-term unemployed attending occupational training programmes. *Journal of Occupational and Organisational Psychology*, 71(2).
30. Carrant, J, Wishart, P., & Gingrich, J. JOBS. (1999). A manual for teaching people successful job search strategies. Michigan Prevention Research Center, Institute for Social Research, University of Michigan, Ann Arbor, MI.
31. Dubar, Claude. (1998). La socialisation, construction des identités sociales et professionnelles, 2ème et 3ème tirage, édition Armand Colin, paris.
32. Estivill, J.. (2004). Panorama de la lutte contre l'exclusion sociale. Organisation international du travail, bureau international du travail. Genève.
33. Fournier, G et Monette, M. (2000), L'insertion socioprofessionnelle: un jeu de stratégie ou un jeu de hasard?, Presses Université Laval, Québec.
34. LOI n° 9229. 722- juillet 1992). Portant adaptation de la loi no 881088- du 1er décembre 1988 relative au revenu minimum d'insertion et relative à la lutte contre la pauvreté et l'exclusion sociale et professionnelle.
35. Roques ,M. (2008), Les dimensions psychologiques et psychosociales dans l'évaluation de l'efficacité des dispositifs d'insertion. *Pratiques psychologiques*, 14(3), 375388-.
36. Mattei. C. (2012). Politiques de lutte contre l'exclusion et construction de l'employabilité, évaluation des personnes et offres institutionnelles, doctorat en sociologie, sciences de l'homme et société, Aix Marseille université.
37. Musette, Mahamed Saib. (2001). Exclusion sociale (une nouvelle théorie du social) ? in Cread. Alger, (55).
38. Schmitt, J & Zipperer, B. (2006). In the U.S. a Good Model for Reducing Social Exclusion in Europe? Center for economic and policy research, Washington, 40(1).
39. Shucksmith, M. (2003), Social exclusion in rural areas: a review of recent research. Arkleton Centre for Rural Development Research, University of Aberdeen, Aberdeen.
40. Silver, Hilary. (1994). Social exclusion and social solidarity: three paradigms international labour review 44, vol. 133.
41. Tinson, Adam, et al. (2016). Monitoring poverty and social exclusion 2016. *Children* 3, 3-7.

Role of Professional insertion programs in reducing the feeling of social exclusion among university graduates in Algeria. -The device of Aid for social insertion of young graduates as a model-

Abstract

The present study aims at identifying the role of Professional insertion programs in reducing the feeling of social exclusion among university graduates in Algeria, who are placed in the framework of the social insertion assistance system in the departments of education, youths and sports, and higher education in the wilaya of Mila. The study tool was a questionnaire of (21) items distributed to (72) individuals representing university graduates placed in this direction. The results of the study revealed that the Social insertion assistance system has an average role in reducing the feeling of social exclusion among university graduates.

Keywords

professional insertion
social insertion
professional insertion
programs
social exclusion
university graduates

Rôle des programmes d'insertion professionnelle dans la réduction du degré d'exclusion sociale des diplômés universitaires en Algérie- dispositif d'aide à l'insertion sociale des jeunes diplômés comme modèle-

Résumé

Cette étude vise à identifier le rôle des programmes d'insertion professionnelle dans la réduction du sentiment d'exclusion sociale chez les diplômés universitaires en Algérie, qui sont placés dans le cadre du système d'aide à l'insertion sociale dans les directions de l'éducation, de la jeunesse et du sport, et l'enseignement supérieur dans la wilaya de Mila. L'outil d'étude était un questionnaire de (21) items distribué à (72) individus représentant des diplômés universitaires placés dans ces directions. Les résultats de l'étude ont révélé que le dispositif d'Aide à l'insertion sociale a un rôle moyen dans la réduction du sentiment d'exclusion sociale chez les diplômés universitaires.

Mots clés

insertion professionnelle
insertion sociale
programmes d'insertion
professionnelle
exclusion sociale
diplômées universitaires



Competing interests

The author(s) declare no competing interests

تضارب المصالح

يعلن المؤلف (المؤلفون) لا تضارب في المصالح

Author copyright and License agreement

Articles published in the Journal of letters and Social Sciences are published under the Creative Commons of the journal's copyright. All articles are issued under the CC BY NC 4.0 Creative Commons Open Access License).

To see a copy of this license, visit:

<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>

This license allows the maximum reuse of open access research materials. Thus, users are free to copy, transmit, distribute and adapt (remix) the contributions published in this journal, even for commercial purposes; Provided that the contributions used are credited to their authors, in accordance with a recognized method of writing references.

© The Author(s) 2023

حقوق المؤلف وإذن الترخيص

إن المقالات التي تنشر في المجلة تنشر بموجب المشاع الإبداعي بحقوق النشر التي تملكها مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية. ويتم إصدار كل المقالات بموجب ترخيص الوصول المفتوح المشاع الإبداعي CC BY NC 4.0.

للاطلاع على نسخة من هذا الترخيص، يمكنكم زيارة الموقع الموالي :

<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>

إن هذا الترخيص يسمح بإعادة استخدام المواد البحثية المفتوحة الوصول إلى الحد الأقصى. وبالتالي، فإن المعنيين بالاستفادة أحرار في نسخ ونقل وتوزيع وتكييف (إعادة خلط) المساهمات المنشورة في هذه المجلة، وهذا حتى لأغراض تجارية: بشرط أن يتم نسب المساهمات المستخدمة من طرفهم إلى مؤلفي هذه المساهمات، وهذا وفقاً لطريقة من الطرق المعترف بها في كتابة المراجع.

© المؤلف (المؤلفون) 2023